

انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية في ظل العولمة

الأستاذ : ناجي بن حسين
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة

Résumé

Dans le contexte de la mondialisation la question des investissements directs étrangers est d'une importance décisive, c'est plus particulièrement le cas pour les pays en voie de développement d'une façon générale et les pays arabes en particulier.

Cet article est destiné à présenter un cadre analytique des investissements directs étrangers et leur influence sur le développement des pays arabes par l'étude de :

- L'importance quantitative des flux de l'investissement à l'étranger.
- L'origine et l'orientation régionale et sectorielle de ce capital.

أولاً: المقدمة

إن الاستثمارات الأجنبية الخاصة موضوع قديم إحتدم الجدل حول أثرها في الدول الأقل نمواً والمستقبل لها، وحول ما إذا كان أثرها الصافي في التنمية إيجابياً أو سلبياً، ولا يستطيع أحد أن يزعم بأن الجدل قد حُسم نهائياً وعلى نحو قاطع لصالح هذا الرأي أو ذلك.

كما يتضح من خلال العنوان فإن هذا البحث يتصدى لإحدى الموضوعات الجديرة بالدراسة والبحث في الوقت الحاضر والتي تهتم جميع دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، ألا وهو موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.

وفي ظل التيار الجارف للعولمة الاقتصادية بكل ما تحمله هذه الظاهرة من تداعيات في تغييرها لأنماط الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وحتى الثقافية، فكان من الواجب على البلدان العربية أن تعطي هذه المعطيات الجديدة وأن تستغل كل الفرص التي يمكن أن تتاح لها وتعمل قدر الإمكان على تجنب المخاطر المحدقة بها.

مشكلة البحث

- يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيسي التالي " ما هي انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية في ظل العولمة ؟ "
- كما يمكننا إضافة بعض الأسئلة المكملة للسؤال السابق
- ما هو الشكل الذي تأخذه الاستثمارات الأجنبية في ظل العولمة ؟
 - ما هي البلدان الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة ولماذا ؟
 - ما هو نصيب البلدان النامية والبلدان العربية على وجه الخصوص من الاستثمارات الأجنبية ؟
 - ما هي الإجراءات الحكومية المتخذة لدعم هذه الاستثمارات ؟

فرضية البحث

تنص فرضية البحث على التالي : " إن مناخ الاستثمار في البلدان العربية لا يزال غير مُحفَّزٍ لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، لذلك كان من الواجب العمل على تحسين هذا المناخ في إطار التنسيق و التعاون فيما بين البلدان العربية. "

أهداف البحث

- تتلخص أهداف البحث على النحو التالي :
- استعراض أهم مظاهر العولمة الاقتصادية و خاصة ما تعلق منها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة
 - دراسة الاتجاهات العامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي ، و محاولة معرفة أسباب تركزها في مناطق دون أخرى .
 - إن الهدف الرئيسي لهذا البحث هو التوصل إلى كشف أهم العقبات التي تقف أمام المستثمرين الخواص في البلدان العربية ، و اقتراح الإجراءات المناسبة التي من الممكن أن تساهم في تذليل هذه العقبات ، و جعل البيئة الاستثمارية أكثر تماشياً مع مثيلاتها في الدول التي تعرف إقبالا متزايدا من الاستثمارات الأجنبية عليها .
 - أخيرا تقديم نتائج الدراسة مع بعض التوصيات المفيدة .

ثانيا : أهمية الاستثمار و دوره في التنمية الاقتصادية

تُعرّف الاستثمارات بأنها عملية بناء للأصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي و يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصورة عامة ، وتساهم عمليات الاستثمار الموجهة بصورة صحيحة إلى إقامة التناسبات الصحيحة فيما بين القطاعات الاقتصادية ، وزيادة التشابك والترابط بين هذه القطاعات الاقتصادية ، بما يحقق وحدة الاقتصاد

الوطني وتكامل فروع الإنتاج ودفع عملية التنمية إلى الأمام بصورة متواصلة ومتنامية

2 . 1 تعريف الاستثمارات الأجنبية

تقسم الاستثمارات الأجنبية إلى نوعين أساسيين هما (1):

- **الاستثمار الأجنبي المباشر** : ويقصد به الاستثمار في موجودات دولة أخرى ، ويتم ذلك من خلال تأسيس الشركات أو مشاركات أو إندماجات في شركات وطنية ... الخ .إنها بعبارة مختصرة موجودات للشركة الأم في دول مضيضة .
- **الاستثمار الأجنبي المحفظي** : إنه الاستثمار بأسهم و سندات الشركات خارج الحدود الوطنية .

- يعتبر موضوع البحث من الناحية النظرية من أهم الموضوعات التي تتناولها الدراسات المالية والاقتصادية المعاصرة . فالاستثمار يعتبر متغيرا اقتصاديا كليا يلعب دورا هاما في مسار النظام الاقتصادي و تطوره " ديناميكيا على مدار الزمن " بما أنه وثيق الصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالادخار و الدخل و مستوى التوظيف و يساهم الاستثمار بشكل مباشر في تغيير معدل النمو الاقتصادي .
- كما يعتبر موضوع الاستثمار من الناحية العملية الشغل الشاغل للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء . وهو ما نلاحظه من تنامي وعي الأجهزة المختصة في مختلف الدول بأهمية ترقية قدرتها على جذب الاستثمارات ، مع توسيع و زيادة أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي بمكوناته المالية و التقنية و الإدارية و آلية تنمية الموارد البشرية .

المحبذون للاستثمارات الأجنبية يُذكرون أنها تسد حاجتين أساسيتين للدول الأخذة في النمو وهما الحاجة إلى مزيد من رأس المال ، والحاجة إلى عملات أجنبية ، وأنها تجلب لها كذلك التكنولوجيا الحديثة والكفاءات الإدارية النادرة ودراسة عالمية بأساليب التسويق ، ومن ثم فهي مصدر مهم لزيادة فرص العمالة ولزيادة إيرادات الدولة لا يمكن الاستغناء عنه .

(1) الدكتور سمر كوكب الجميل ، تحديات العولمة وخيارات الإستجابة ، تحليل اتجاهات الصحرا المالي تجاه الاستثمارات الأجنبية - حالة

الأردن بحث مقدم في إطار ملتقى جامعة الزرقاء الأهلية ، الأردن 8 - 10 أوت ، 2000

أما الناقدون للاستثمارات الأجنبية الخاصة فيشككون في صحة هذا كله أو في أهميته فهي بدلا من أن تجلب رؤوس أموال جديدة كثيرا ما تعتمد على المدخرات المحلية ، وهي بما تصر على الحصول عليه من إعفاءات وامتيازات من الدول المضيفة ، وبقدراتها على التلاعب في تغيير الأرباح لا تساهم المساهمة الواجبة في زيادة إيرادات الدولة ، وفوق هذا كله قد تشيع الفساد في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية ، فهي تفسد السياسة بضغطها و رشاشها لتحقيق مآربها .

لكن ليس هناك ما ينكر وجود أي نفع من الاستثمارات الأجنبية الخاصة بل إن الغالبية المطلقة من حكومات الدول النامية تتنافس فيما بينها من أجل استقطاب هذه الاستثمارات إليها وتعتبرها عاملا أساسيا في رفع معدلات النمو الاقتصادي ، ولذا نجدها تسن العديد من القوانين المشجعة للاستثمارات الأجنبية الخاصة وتقديم مختلف الإغراءات والتسهيلات لها رغبة في جذب المزيد منها . كما أن فتح الباب على مصراعيه للمستثمرين الأجانب قد يكون له عواقب وخيمة على الاقتصاديات الوطنية ، فلذلك نعتقد أنه من واجب الدول النامية أن تهئ البيئة الاستثمارية الملائمة لحفز المستثمرين الأجانب إليها وتوجيههم نحو القطاعات الأكثر تماشيا والأهداف الاقتصادية والسياسية للدول المضيفة . وهو ما يعني أنه لكي تحقق الاستثمارات الأجنبية الخاصة الأهداف المرجوة منها فإن ذلك يتطلب توافر الشروط الملائمة لذلك ، وهو ما يتطلب تدخلا إيجابيا من جانب الدولة .

إن قضايا الاستثمار لا تزال تطرح التساؤلات المختلفة في جميع البلدان العربية وذلك لعدم توفر مناخ استثماري ملائم ذي خصائص مماثلة للذي يوفرها مناخ الاستثمار في بعض البلدان النامية الأخرى (بلدان جنوب شرق آسيا) ، حيث كشفت دراسة قام بها البنك العالمي أن الأسباب الرئيسية لنقص توجه الاستثمارات الأجنبية الخاصة لبعض البلدان النامية ومن بينها البلدان العربية يعود أساسا للمحيط الاقتصادي الكلي و سوق رؤوس الأموال ونوعية اليد العاملة و المستوى التكنولوجي التي تعتبر من بين المؤشرات الغير ملائمة مقارنة ببلدان آسيا وأمريكا اللاتينية .

فعلى الرغم من السياسات الاقتصادية الجديدة المنتهجة في غالبية الدول العربية بدرجات متفاوتة ، و المتميزة خصوصا بتطبيق برامج التصحيح الهيكلي وتقليص دور الدولة و دعم الاستثمار الخاص و تقديم العديد من التسهيلات للمستثمرين في ميادين شتى (تحويل الأرباح ، اللجوء للتحكيم الدولي ، إعفاءات جبائية ... الخ) فإن واقع الاستثمار الخاص لم يتحسن كثيرا ، وبقي يراوح مكانه وتركزه في قطاعات محدودة فقط (النفط ، الصناعات التركيبية ..) . ونظرا للوضعية الراهنة للاقتصاديات العربية وحاجتها الماسة إلى بعث الهياكل الإنتاجية من

جديد ، فإننا نؤكد على أهمية جذب استثمارات إضافية وطنية أو أجنبية ، والتي لم تستطع التشريعات القائمة و المتعلقة بترقية الاستثمارات بجذبها ، مما يتطلب القيام بدراسة معمقة وشاملة للسياسات و الإجراءات الواجب اعتمادها لتحقيق ذلك لأن الجميع يؤكد على أن تطوير المناخ الاستثماري في البلدان العربية وتطوير مستلزماته ، قد أضى أمرا ضروريا ملحا .

ثالثا : الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي

3. 1 . تطور الاستثمارات الأجنبية في العالم

تعمل الدول العربية ، و العالم قاطبة على تشجيع و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تغطية الفجوة بين الادخار المحلي و الاستثمار المحلي و تقليص الاعتماد على المديونية الخارجية .

لكن ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في تقليص البطالة في الدول المستثمر فيها و إلى أي مستوى يساهم في تحسين المستويات المعيشية أو ما مدى مساهمته في نقل التكنولوجيا ؟ للإجابة على مثل هذه التساؤلات يتوجب علينا معرفة الاتجاهات العامة للاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي و معرفة الأشكال الأساسية التي تتخذها هذه الاستثمارات .

إن ما يميز البيئة الاقتصادية الدولية حاليا هي عولمة الإنتاج و تجسدت هذه العولمة خاصة من خلال تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر و زيادة انتشاره كما و نوعا بين الدول المختلفة من قبل الشركات العابرة المتعددة الجنسيات ، التي يمكن اعتبارها بأنها المتحكم الفعلي في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبطة بالإستراتيجيات المالية و التسويقية و الإنتاجية لهذه الشركات العملاقة ، فحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة فإنه في سنة 1993 مثلا تم إحصاء 37000 شركة متعددة الجنسية تشغل أكثر من 73 مليون عامل و 30 مليون منهم في الخارج و تنتج

حوالي 25 % من الناتج العالمي (2). إن كل التقارير تشير إلى أن عددا قليلا من الشركات المتعددة الجنسيات مسؤولة عن أغلب الاستثمار الأجنبي العالمي ، و أن هناك حوالي 300 من هذه الشركات مسؤولة عن 80 % تقريبا من الإنتاج الأجنبي في العالم و قدرت هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية أن الشركات المتعددة الجنسيات يحسب لها 75 % من التجارة السلعية العالمية و 80 % من تجارة التكنولوجيا .

(2) Fabrice Hatem , **Les multinationales en l'an 2000** , éd Economica , Paris 1995 , p 12

منذ سنة 1980 ارتفعت الاستثمارات الخارجية سنويا بنسبة 28 % وهذا أسرع ثلاثة أضعاف من الصادرات العالمية 11 % و أسرع أربعة أضعاف من الناتج الاجتماعي العالمي ، و على الرغم من الحجم المهم الذي بلغت الاستثمارات الأجنبية فإنها بقيت تقريبا فيما بين الدول الرأسمالية. (3)

والجدول الموالي يوضح تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة:

الجدول (1) تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة القيمة مليار دولار أمريكي

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم	356	464	644	827	1100
نسبة الزيادة %	-	30,33	38,79	28,41	33,01

Source : Les nouvelles formes de l'IDE Anne –Marie Alcabas, Problèmes économique N° 2660 ,12 avril 2000 P19 , pour les années 1996 –1999 et pour l'année 2000 Alternatives Economiques , janvier 2001 p : 18

ولدى ملاحظة الفروع التي تستقطب أهم الاستثمارات فإنه و منذ بداية التسعينات فإن المشروعات الطموحة أو المفضلة قد تغيرت ، إذ تذهب اليوم الاستثمارات الأقل إلى الصناعة التحويلية و الاستثمارات الأكثر إلى القطاعات المالية وفروع الخدمات . و كذلك فإن القسم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي لا يعود لتأسيس فروع جديدة بل إلى شراء مشروعات قائمة .

أما السمة الأساسية لهذه الاستثمارات فتمثلت في عمليات الاندماج و التملك (Acquisitions et Fusions) حيث بلغت عمليات التملك و الاندماج 544 مليار دولار سنة 1998 أي ما نسبته 84 % من الحجم الكلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة . و بالتالي فعمليات التملك و الاندماج تمثل الشكل المفضل الذي تأخذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و تقدر بعض الدراسات أن المبلغ الإجمالي لعمليات التملك و الاندماج زاد بمعدل 129 % فيما بين 1995 و 1998 و بمعدل 69% فيما

(3) جيرالد بوكسبرغ ، هارالد كليمانتا ، الكذبات العشر للعلومة بدائل دكتوروية السوق، ترجمة عدنان سليمان ، دار سلسلة الرضا للمعلومات ، دمشق ، ص 124 .

بين 1997 و 1998 فقط على الرغم من انخفاض في عدد الصفقات حيث تراجع بالنسبة للفترتين السابقتين على التوالي (-18%) و (-11%) إن هذا التراجع المسجل في عدد الصفقات منذ سنة 1995 تم تعويضه بارتفاع في القيمة المتوسطة للصفقات ، حيث بلغت قيمة خمس أكبر عمليات أكثر من 158 مليار دولار أي ما نسبته 29% من القيمة الإجمالية للصفقات المسجلة في سنة 1998 .

أما من حيث القطاعات الجاذبة لهذه الاستثمارات على الصعيد العالمي فنلاحظ بداية من التسعينات تحولا تدريجيا للأشكال التقليدية للاستثمارات العالمية ، فلم تعد تنتج هذه الاستثمارات للأشكال المكلفة أو المخطرة (استثمارات جديدة أو التنازل عن رخص الإنتاج) فالاستراتيجية الجديدة للشركات المتعددة الجنسيات تقوم على عمليات التملك و الاندماج بين كبريات هذه الشركات ، و تعتبر هذه العمليات بمثابة عمليات توسع خارجي يتم من خلالها مراقبة شركة لشركة أخرى و ذلك عن طريق المشاركة في قسم من رأسمالها ، و تستجيب هذه الاستراتيجية لحاجيات المستثمرين الذين يسعون للوصول إلى حجم مهم في الأسواق الجهوية أو العالمية و تحقيق إمكانية الدخول لأسواق جديدة لم يكن بمقدورها أن تدخلها عن طريق شكل واحد من صادراتها التقليدية ، كما تمكّنها من إدماج طاقات و كفاءات جديدة .

3 . 2. عوامل تسارع حركة التملك و الاندماج بين الشركات الكبرى

كان لانفتاح أسواق جديدة خاصة في دول جنوب شرق آسيا و اليابان و تسارع وتيرة عمليات الخصخصة في دول شرق أوروبا و أمريكا اللاتينية كالبرازيل و المكسيك و آسيا (الصين) كلها تعتبر عوامل ساعدت على تسارع هذه الحركة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كما كان لتطور الأسواق المالية التي من شأنها تسهيل عمليات العروض العامة للشراء أو التبادل (OPA & OPE) .

إن الحركة المكثفة لعمليات التملك و الاندماج يعتبر نتيجة طبيعية و حتمية للتحويلات القطاعية التي تميزت بما يلي :

- تعاضد و كثافة المنافسة في قطاع الاتصالات و صناعة المعلومات و التكنولوجيات الحديثة .
- إعادة هيكلة القطاعات الضخمة على الصعيد العالمي مثل قطاع الصناعات البترولية و الكيماوية و قطاع السيارات و البنوك .
- تسارع حركة العولمة و إنشاء شركات جديدة للهندسة و الدراسات الاستشارية من شأنها تقديم خدمات للشركات الأخرى ، حيث كان السبب الرئيسي وراء إنشائها هو حاجة الشركات التي تعمل خارج مواقعها الأصلية

متابعة زبائنها باستمرار و الاستجابة لتغيرات المحيط خاصة على مستوى الدول الأجنبية التي تنقل استثماراتها إليها .
و الجدول الموالي يوضح القطاعات المعنية بعمليات التملك و الاندماج على الصعيد العالمي .

الجدول (2) توزيع عمليات التملك والاندماج على الصعيد العالمي

بالحجم			بالقيمة		
عدد العمليات	القطاع	المرتبة	المبلغ مليار دولار	القطاع	المرتبة
842	خدمات مقدمة للشركات	1	75,9	استخراج المنتجات البترولية	1
345	الصناعة الكيماوية	2	50,8	قطاع السيارات	2
314	البنوك و المؤسسات المالية	3	50,6	البنوك و المؤسسات المالية	3
293	الصناعة الكهربائية و الإلكترونية	4	50,3	البريد و الاتصالات	4
268	التوزيع بالجملة	5	40,9	مطابع ، نشر ، صناعة الورق	5
233	الصناعات الغذائية و التبغ....	6	39,4	إنتاج و توزيع الكهرباء و الغاز	6

Source : KPMG CORPORATE FINANCE , JANVIER 1999 Cité in Problèmes économiques , n°2660 12 avril 2000 , Paris , p 20 .

3.3 . التحاليل المفسرة لظاهرة تنامي الاستثمارات الخارجية

إن التحاليل المفسرة لتنامي ظاهرة الاستثمارات الأجنبية يمكن تجميعها في ثلاثة مجموعات كما يلي :

1. التحليل المتعلق بالمزايا الخاصة للشركات و المتعلقة أساسا بمستويات التطور التكنولوجي و القدرة التنافسية و الكفاءة التنظيمية التي تسمح للمؤسسة بفرض تواجدها أمام منافسيها .
2. التحليل القائم على المزايا النسبية للبلدان المضيفة ، فالشركات المتعددة الجنسيات لا تقوم بنقل استثماراتها خارج بلدانها الأصلية إلا إذا توقعت استغلال فرص فعلية لتعظيم أرباحها وزيادة حجم مبيعاتها ومدى اتساع السوق المحلي .
3. التحليل القائم على دورة حياة المنتج أو العملية الإنتاجية حيث يبدأ تسويق المنتج أولا داخل بلده الأصلي ثم مع دخوله مراحل متأخرة من حياته يدخل المنتج إلى بلدان أخرى .

أما فيما يتعلق بقرار الاستثمار في الخارج يمكن تمييز ثلاثة مراحل هي (4):

1. المرحلة الأولى : قرار الانتشار في الخارج وذلك وفقا للتحاليل الثلاثة السابقة .
2. المرحلة الثانية : اختيار المناطق الجغرافية ذات الأهمية حيث تركز الشركات المتعددة الجنسيات على توفر الموارد وانخفاض تكاليف الإنتاج و المحيط التكنولوجي المتقدم المتميز بالتنوع الجيدة .
3. المرحلة الثالثة : الاختيار النهائي للموقع والبلد المستقبلي داخل المنطقة المستهدفة، إذ تدخل بعين الاعتبار المعايير التقنية والاقتصادية و المالية و مدى توفر الهياكل القاعدية و كفاءة و تكلفة الأيدي العاملة ومستوى الإعانات المالية و الجبائية و المحيط العام للأعمال .

3. 4 . التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي

كانت الدول الأكثر تصنيعا هي المستفيد الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة على حساب بلدان العالم النامي ، و بما أن الشكل الأهم للاستثمارات الأجنبية المباشرة يأخذ شكل اندماج أو تملك بين كبريات الشركات العالمية التي هي في الأصل شركات الاقتصاديات المصنعة و ليس النامية و تشير البيانات التفصيلية لعام 1998 أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية تركزت في مجموعة الدول المتقدمة التي بلغت حصتها حوالي 71 % من التدفقات الكلية ، وأصبحت في سنة 1999 تبلغ 74 % من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بينما بقيت حصة الدول النامية لا تتجاوز نسبة 26 % من هذه التدفقات .

الجدول الموالي يوضح كيفية توزيع الاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي :

(4) Fabrice Hatem, op.cit , p 92 .

الجدول (3) : توزيع الاستثمارات على الصعيد العالمي

مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي .		مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في داخل البلد كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1998 مليار دولار	البلدان
1997	1980	1997	1980		
5,8	0,9	16,6	5,9	6194	البلدان النامية
2,5	0,7	5,7	2,2	1881	البلدان الأقل نموا
13,9	6,4	10,5	4,8	22543	البلدان المتقدمة
11,9	5,3	11,7	5,0	28737	مجموع بلدان العالم

Source : La géographie des multinationales, Alternatives Economiques, France. septembre 2000 N° 184, p 45

ومن أجل إبراز المنحى الذي أخذته الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد العالمي نعرض الجدول الموالي:

الجدول (4) التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي

1993	1990	1985	1980	1970	%
8,5	7,5	5,4	4,5	5,4	مخزون IDE
14,7	15,1	15,0	17,0	10,7	التجارة الخارجية
0,7	0,9	0,5	0,5	0,4	تدفق IDE
2,7	0,9	1,3	0,5	0,2	تدفق استثمارات المحافظ المالية

Source : Observatoire des investissements internationaux d'après données FMI, CHELEM.

Cité in : « Fabrice Hatem, **Les multinationales en l'an 2000**, éd Economica, Paris 1995 p 10. »

منذ سنة 1985 فإن تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حلت محل التجارة الخارجية كمحرك رئيسي لحركة اندماج الاقتصاد العالمي . فبين سنتي 1985 و 1990 ، زاد حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 0,5 % إلى 1 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي . كما أنه في سنة 1993 بلغ تراكم مخزون هذه الاستثمارات 2100 مليار دولار أي 8,5 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ليصل في سنة 1997 إلى 11,9 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي . وعند ملاحظة كيفية توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي فنلاحظ أن النصيب الأكبر يتم داخل البلدان المصنعة ، و تبقى الدول النامية تتنافس فيما بينها على استقطاب العدد المتبقي من هذه الاستثمارات ، فقد كان نصيب البلدان النامية لا يتجاوز نسبة 25 % من الحجم الإجمالي لها . كما يمكن ملاحظة أيضا أنه وحتى داخل البلدان النامية نفسها هناك تركيز في بعض المناطق دون الأخرى ففي سنة

1998 مثلا كان نصيب البلدان النامية في حدود 198 مليار دولار تحصلت منها دول أسيا على 85 مليار دولار ودول أمريكا اللاتينية على 77 مليار دولار أي أن هذين المنطقتين تحصلتا على 95 % من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي للدول النامية .⁽⁵⁾ ومن أجل معرفة نصيب البلدان العربية من هذه الاستثمارات ندرج الجدول التالي :

الجدول (5) الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومقارنته بالدول الأخرى

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية / القيمة مليون دولار							البلدان
1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
	323	361	16	13	3	34-	الأردن
	100	100	130	399	62	401	الإمارات
	650	339	238	264	432	562	تونس
	500	630	447	24-	22	59-	الجزائر
	2400	2575	1129-	1877-	350	1369	السعودية
	1076	891	636	598	1256	493	مصر
	258	1079	354	332	551	491	المغرب
* 6200	5948	6252	1522	252-	3210	4573	مجموع الدول العربية
198000	165936	172533	135343	106224	101196	78813	الدول النامية
827000	643879	464341	358869	328862	253506	219421	العالم
*							
* %1	%0,92	%1,35	%0,42	%0,08-	%1,27	%2,08	الأهمية النسبية للدول العربية
* %26	%25,77	%37,16	%37,71	%32,30	%39,92	%35,92	الأهمية النسبية للدول النامية
* %74	%74,23	%62,84	%62,29	%67,70	%60,08	%64,08	الأهمية النسبية للدول المتقدمة

المصدر : العولمة و العوربة و الأسواق المالية في الدول النامية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و الاستثمار العربي ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية ، المجلد الثامن ، العدد الثالث السنة الثامنة ، سبتمبر 2000 ، ص 21 . نقلا عن :

تقرير الاستثمار العالمي 1999 - الاستثمار الأجنبي و تحدي التنمية - الأمم المتحدة .
* تم أخذ إحصائيات سنة 1999 اعتمادا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 1999 ص 11 .

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ضعف مكانة البلدان العربية في جذبها للاستثمارات الخارجية إذ لم تتجاوز نسبة 2 % وفي كثير من الأحيان لم تتجاوز نسبة 1 % من الحجم الكلي للاستثمارات الأجنبية في العالم .

(5) مناخ الاستثمار في البلدان العربية 1999 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت ، ص 11 .

رابعاً: الاقتصاد العربي الواقع والآفاق

1. 4. تحديات الوطن العربي في مواجهة العولمة

يترتب على العولمة فتح الباب واسعاً أمام الاستثمارات الأجنبية التي ينظر لها كعامل تنمية و تطور خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تشهد تقلصاً للمساعدات الرسمية التي كانت تحظى بها قبل سنة 1990 ومع المكاسب التي قد تنجم عن الاستثمارات الأجنبية ، إلا أن هذه التدفقات كثيراً ما تبلغ مستوى يسمح للمصالح الأجنبية التي يتدفق الاستثمار منها بأن تسيطر على الاقتصاديات الوطنية المستضيفة للاستثمار ، و بأن تعيد ترتيب أولوياتها الإنمائية و نمط إنتاجها ، بل و التوجهات السياسية فيها بما يخدم مصالح البلدان المصدرة للاستثمار لا البلدان المضيفة له .

كما يترتب على العولمة أيضاً تحرير التجارة الخارجية ، الأمر الذي يعتبره البعض أحد عوامل رفع القدرة التنافسية العربية في الأسواق العالمية ، و من الدفاع عن مقولة أن التجارة الخارجية هي محرك التنمية . و لكن السؤال المهم هو ما هي حظوظ الاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية من اكتساب قدرة تنافسية تفتح أمامها الأسواق ، و هل هذه القدرة تكسب بفضل تحرير التجارة أو بالأحرى تعزيز العملية التنموية ؟

ومن خلال هذا الطرح نجد أن العولمة تفرض مجموعة من التحديات على الدول النامية تطرق لها المؤتمر القومي العربي (6) في العناصر التالية :

- ◆ الاعتراف بشمولية العولمة .
- ◆ السعي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي .
- ◆ إعادة هيكلة البنى الاقتصادية و السياسية بما يتلاءم مع متطلبات الوضع الجديد .
- ◆ وجوب تحرير التجارة و النقد و تيسير تحركهما عبر الحدود ضمن إطار العولمة و الإنتاج.
- ◆ ويلاحظ أن الدول العربية ، في معظمها أخذت تلتزم إلى حد ما بالشروط التي تملئها المؤسسات النقدية و المالية الدولية خاصة بما يعرف بمحاور عمليات التكيف و التحديات المذكورة سلفاً .
- ◆ إن العولمة تعني في المقام الأول التدفقات الاقتصادية عبر الحدود بتجاهل لهذه الحدود و تهميش سياساتها ، و لعل أبرز التدفقات ينطلق من أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات ، و من ثم فإن ركوب قطار العولمة من شأنه أن يحد من الفهم المتبادل

(6) المؤتمر القومي العربي: حال الأمة العربية ، دورة الجزائر ، نيسان / أبريل 2000 ، ص ص 105 - 106

للدولة القومية بمصالحها و أولوياتها و سياساتها . ولذلك فإن منطق العولمة يفرض على الدول النامية عموما بما فيها الدول العربية الوعي الوافي بالحقائق الكونية التي تجسدها العولمة حاليا ، و هي التفاعل فيما بين مختلف الاقتصاديات من متقدمة و نامية في مجالات المال و التقانة و التجارة و المعلومات و كذلك الأفكار .

فسعي البلدان العربية للاندماج بالاقتصاد العالمي يبرز مسألتين في غاية الأهمية هم:

- ◆ إن أية علاقة بين اقتصاد قوي وآخر ضعيف من شأنها أن تنتهي بمنح الطرف القوي معظم فوائد الاندماج ، و بالتالي تأكيد تبعية الضعيف للقوي ، أي تبعية الاقتصاد النامي للاقتصاد المتقدم صناعيا و هذا ينطبق تماما على أوضاع الاقتصاد العربي .

◆ إن الحديث يقتصر على التبشير بسعي الاقتصاديات العربية اقتصادا فاقتصادا إلى هذا الاندماج لا بين الاقتصاديات العربية أولا .
إن تصاعد البعد الدولي للرأسمالية ، و تعاظم حركة الاستثمارات الأجنبية و تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات و النمو المفرط و التشابك ، في ظروف غير متكافئة في أسواق المال العالمية أدى ذلك كله إلى :

- ◆ تزايد الفجوة بين الشمال و الجنوب و أصبح التفاوت صارخا بين الدول الغنية و الدول الفقيرة .
- ◆ تزايد تمركز الثروة و الفقر في مجتمعات المراكز الرأسمالية ذاتها و في الدول النامية .

يمكن أن يؤدي الانفتاح المباشر والسريع الغير مسبوق بالتحضير والاستعداد الكافيين على الأسواق العالمية التي تُعرض المنتجات المحلية للبلدان النامية إلى منافسة ضارية لا تستطيع معها الصمود أمام المنتجات المستوردة الأمر الذي يهدد بانهيار العديد من المشروعات المحلية وزيادة معدلات البطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية بصورة أكبر لهذه البلدان .

وقد يكون الأثر السلبي الأساسي من وراء تطبيق اتفاقيات الغات المتعلقة بالاستثمار (TRIMS) هو شمولها الشركات المستثمرة في قطاع النفط والتي كانت في السابق محكومة باتفاقيات خاصة تتضمن شروط منافية في كثير من الأحيان لأحكام اتفاقية إجراءات الاستثمار الأمر الذي سيعني تعديلها بما يتلاءم والوضع الجديد بما سيؤدي إلى خسارة البلدان العربية النفطية لبعض الشروط التي كانت توفر لها أمرا مريحا وبعض المزايا المادية الإضافية .

من أجل أن تقبل الدول النامية العولمة لابد من إعادة العلاقة بين المنتج في الجنوب والمستهلك في الشمال وتكوين شراكة قائمة على الالتزام المتبادل ، فالمنتج في

الجنوب يلتزم في نشاطاته الاقتصادية باحترام البيئة و التنمية الاجتماعية المستديمة ،
و الشريك في الشمال يدفع ثمنا عادلا الذي يغطي تكاليف المنتج و تغطية حاجاته
الأساسية مع تحقيق هامش يسمح للمنتج بالاستمرار في الإنتاج .(7)

تسعى كثير من دول العالم معتقدة أنه بإمكانه أن يحقق لها الرفاه الاقتصادي
و التطور الاقتصادي و مستويات بطالة أقل ، فهل يتحقق كل هذا فعلا أم أنها مجرد
آمال تنتظرها الدول النامية من الخارج دون أن تعتمد على إمكاناتها الخاصة؟
هذا ما سنحاول الإجابة عليه خلال العنصر الموالي .

(7) Epargne et Finance , Magazine du groupe Caisse d'épargne N° 2 Juillet 2000
« Commerce mondiale le goût d e l'équité . », p30 .

4.2 . دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا و مواجهة أزمة البطالة

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو قبل كل شيء علاقة بين شركين يحاول كل منهما تحقيق منفعة من علاقته بالطرف الآخر ، هذه العلاقة هي بين الشركة صاحبة الاستثمار و الدول المضيفة .

ما مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا و التخفيف من البطالة في الدول النامية ؟ قصد الإجابة على هذا السؤال نجد أن أحسن تحليل يمكننا الاستناد إليه هو تحليل Vernon⁽⁸⁾ القائم على دورة حياة المنتج

◆ إذ وجد أن المنتج في بداية حياته يتميز بتكنولوجيا عالية فالاحتكار يمثل المصدر الأساسي لأرباح الشركات ، هذه الأخيرة تعتمد على سوق الدولة الأم و بالتالي لا تسعى إلى نقل استثماراتها خارج بلدها ، فالسلع ذات المحتوى التكنولوجي المتطور تدخل السوق الدولية على أساس المزايا المكتسبة حيث تعتمد المنافسة على الاحتكارات التكنولوجية ، و كنتيجة لذلك تكون أسواقها ذات أنماط احتكارية مما يجعل أسعارها مرتفعة و من ثم يجعل الطلب عليها عند مستويات دخل مرتفعة كما تتميز أسواقها بمستوى مرتفع من الدخل الفردي و التطور الاقتصادي.

◆ أما في مرحلة ثانية وقصد الاستفادة القصوى من الأرباح الاحتكارية خاصة بعد دخول التكنولوجيا المستخدمة إلى المرحلة الوسيطة فتبدأ هذه الشركات بنقل خطوط إنتاجها إلى خارج الدول الأم ، لكن عادة ما يكون ذلك إلى أسواق الدول المتقدمة للاستفادة من ارتفاع مستوى الدخل فيه حيث تتوفر لها المعرفة التكنولوجية بسعر تكلفة أقل ، وفي هذه الحالة يمكن أن ينتقل رأس المال الأجنبي إلى الدول الصناعية المتقدمة وليس إلى الدول النامية .

◆ أما في المرحلة الأخيرة عندما تصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية و تنخفض أرباح الشركات نتيجة المنافسة الشديدة بينها ، كما تنخفض أهمية العنصر التكنولوجي في تكلفة الوحدة المنتجة و تصبح تكاليف العمل و المدخلات الأخرى أكثر أهمية . فتبدأ هذه الشركات في البحث عن أماكن أخرى أكثر أهمية خاصة تلك الأماكن ذات تكاليف الإنتاج المنخفضة (عنصر العمل خاصة) و توفر المواد الأولية و هي العوامل التي تتوفر عليها الدول النامية .

(8) Vernon R « Where are the multinational headed ? » , in Froot K.A ,Foreign direct investment , The university of Chicago press, 1994 , cité in Fabrice HATEM ,Les multinationales en l'an 2000 , Economica , Paris 1995 .p37 .

يمكن الاستنتاج أنه من الصعب الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا و تطويرها كما تدعي الأدبيات الاقتصادية ، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي إلى التوسع الكمي في النشاط الإنتاجي ، وزيادة النمو الاقتصادي ، لكنه لا يؤدي إلى التطور الاقتصادي بمعنى الإضافة إلى رأس المال البشري على شكل الإبداع و الابتكار و الاختراع (9).

أما إذا أردنا الإجابة على مدى فعالية الاستثمارات الأجنبية في مواجهة أزمة البطالة فنجد أن الكثير من المؤشرات تفند هذا الإدعاء بل على العكس من ذلك فعمليات الاندماج و التملك التي اتسع انتشارها بين كبريات الشركات العالمية عادة ما ينتج عنها تسريح أعداد معتبرة من العاملين .

فإذا كان انتقال المشروعات و الشركات من الدول الصناعية إلى الخارج يلغي في جميع الأحوال فرص عمل في هذه الدول ، فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا فيما إذا كان العمال في الدول التي انتقلت إليها الاستثمارات يستفيدون من هذا الانتقال . فتحت ضغط التكلفة المتزايد على الشركات التي تضع إعادة توزيع فرص العمل القائمة في أولوياتها أكثر من محاولتها لخلق فرص عمل جديدة . كما أن استخدام إمكانيات الاستثمار في الخارج ، بشكل لم يسبق له مثيل هو السبب في التنافس الحاد لمواقع الدول فيما بينها ، فتقوم بعض الدول بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة و تقوم دول أخرى باستغلال عمالها عن طريق تدني مستويات الأجور فيها ، و في المحصلة النهائية فإن هذا التنافس لا يخدم أحد بل يقود إلى التدهور الاجتماعي و إلى عجز موازنة الدولة . و في سياق اعتبارات اقتصادية شاملة فالاستثمارات الخارجية لا تنتج أية فرص عمل ، و هي ترفع من ضغط التكلفة في جميع أنحاء الكرة الأرضية ، و تقوم إلى الخضوع إلى إجراءات الترشيد و خسارة فرص العمل ، خاصة و أن تقانة الدول الصناعية هي من الأنواع المنتجة جدا ، بحيث أن النمو الاقتصادي يمكن أن تتحقق دائما بعدد متناقص من البشر و كل ذلك بسبب العولمة و تداعياتها . (10)

ومن أجل رفع التحدي و جب على البلدان العربية أن تحقق مستويات جيدة من النمو الاقتصادي و لا يتأتى لها إلا بتحقيق جملة من العوامل نذكرها فيما يلي :

(9) " العولمة و العولمة والأسواق المالية في الدول النامية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاستثمار العربي " ، القسم الثاني ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية ، المجلد الثامن ، العدد الثالث ، السنة الثامنة ، سبتمبر 2000 ، تصدرها الأكاديمية العربية للعلوم للعلوم المالية و المصرفية ، السعودية ، ص 20

(10) (الكذبات العشر للعولمة، المرجع السابق ، ص 129 .

4. 3 . العوامل المتحكمة في النمو الاقتصادي في الدول العربية

- ◀ التطور التكنولوجي
- ◀ النمو المستمر
- ◀ الاستثمار في البحث العلمي
- ◀ التطور التكنولوجي
- ◀ الاستثمار الأجنبي المباشر
- ◀ نقل التكنولوجيا .

لقد أظهرت البيانات الإحصائية وجود ترابط وثيق بين النمو الاقتصادي في الدول العربية وحجم الاستثمارات ، إذ وجد أن الارتباط بينهما قد يصل إلى 90 % كذلك وجد أن التغيير في الاستثمار يكاد يفسر أكثر من 81 % من التغيير في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وذلك من خلال استخدام أسلوب التحليل التراجعي (11) .

إن قيام الاستثمار لا يمكن أن يتحقق في البلدان النامية إذا لم تتلق الدعم و المساعدة الكافية من الدول المتقدمة التي تتحكم في دواليب الاقتصاد العالمي و تستغل ثروات الدول النامية بأبخس الأثمان ، ومن ثم كان لزاما على الدول الصناعية الكبرى و المؤسسات المالية الدولية أن تقوم بواجبها تجاه الدول النامية من أجل تحقيق الاستقرار و الأمن و الرفاه العالمي .

4. 4 . أهمية المعونات الرسمية للبلدان النامية

ذكرت دراسة تقييم المعونات التي أجراها البنك الدولي (12) أن كل دولار من المعونات الأجنبية في البلدان التي سجلت درجة جديدة في مجال السياسات يجتذب دولارين تقريبا من الاستثمارات ، لأن المعونات تزيد من ثقة القطاع الخاص وتساعد على توفير الخدمات العامة التي يحتاج إليها المستثمرون كالتعليم و البنية الأساسية و تم تعريف السياسات تعريفا واسعا بحيث لا تشمل سياسات الاقتصاد الكلي و السياسات المالية السليمة و حسب بل تشمل أيضا النظام التجاري المفتوح و ضمان حقوق الملكية الخاصة و انعدام الفساد و احترام سيادة القانون و شبكات الأمان الاجتماعي .

وخلصت الدراسة إلى أن المعونات الأجنبية إلى تقدم للبلدان التي تطبق سياسات سيئة ليس لها تأثير على التمويل قد يكون لها تأثير سلبي .

(11) العولمة و العوربة و الأسواق المالية في الدول الناشئة ، المرجع السابق ، ص 17 .

(12) التقرير السنوي للبنك الدولي 1999 ، ص 18 .

وقد استفادت بعض البلدان العربية من قروض وإعانات البنك الدولي كان الغرض الأساسي منها تنمية وإصلاح السياسات ذات التوجه نحو القطاع الخاص و تحرير التجارة وإصلاح القطاع المالي . و ما يميز هذه الإعانات كذلك أنها لم تعرف تطورا مهما قياسا مع الحاجات المتنامية للبلدان العربية لإصلاح اقتصادياتها و مواكبة قطار العولمة .

الجدول (6) القروض والاعتمادات المقدمة للبلدان المقترضة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا للسنوات 90 - 1999

(القيمة بملايين الدولارات)

السنوات	متوسط سنوي 94-90	1995	1996	1997	1998	1999
القروض والاعتمادات	1584.7	978.7	1595.2	914.8	968.5	1575.5

المصدر : تقرير البنك الدولي للتنمية 1999 ص 87 .

إن العامل المحدد لنجاح البلدان العربية في مواجهة تحديات العولمة يتوقف بالدرجة الأولى على مدى قدرتها في إعداد وتنفيذ سياسات وطنية فعالة تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الوطنية دون عزلها عن إطارها الدولي ، خاصة ونحن نعيش في عالم غابت فيه الحدود التقليدية بين الدول وتشابهت فيه التوجهات الكبرى و الحلول المقترحة . و فيما يتعلق بتحفيز الاستثمارات الأجنبية نحو البلدان العربية فيجب عليها أن تعمل على تحسين البيئة الاستثمارية الكفيلة بدفع المستثمرين الوطنيين والأجانب للقدوم إليها رغبة منهم في تحقيق أهدافهم أولا و المساهمة في تنمية هذه البلدان ثانيا .

خامسا : تشخيص وضعية الاستثمار في البلدان العربية

1.5 . أهم العناصر الجاذبة للاستثمار

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع القانونية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي تكوّن البيئة التي يتم فيها الاستثمار ، و مكونات هذه البيئة متغيرة و متداخلة إلى حد كبير إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر و التي يبني عليها قراره الإستثماري و ذلك على النحو التالي⁽¹³⁾

المجموعة الأولى

1. تمتع القطر المضيف بالإستقرار السياسي و الاقتصادي .
2. حرية تحويل الأرباح و الاستثمار للخارج .

(13) تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 1993 ، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، الكويت ، ص ص 59 - 61 .

3. إستقرار سعر العملة المحلية .
4. سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار و التعامل مع الجهات الرسمية .

المجموعة الثانية

1. إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار .
2. الإعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية .
3. وضوح القوانين المنظمة للاستثمار و إستقرارها .

المجموعة الثالثة

1. توفر شريك محلي من القطر المضيف .
2. حرية التنقل .
3. حرية التصدير .
4. توفر فرص إستثمارية .

2.5 . أهم العناصر المعوقة للاستثمار

- عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي .
 - الروتين و البيروقراطية و صعوبة التسجيل و الترخيص .
 - عدم وضوح و إستقرار قوانين الاستثمار .
 - عدم ثبات و تدهور سعر صرف العملة المحلية .
 - عدم الإعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية .
 - القيود المفروضة على تحويل الأرباح .
 - عدم توفر قوانين لتشجيع الاستثمار .
 - عدم توفر الاستقرار الأمني .
 - محدودية السوق المحلية .
 - عدم توفر أنظمة مصرفية متطورة .
 - عدم وجود سوق مالية متطورة .
 - عدم توفر بنوك للمعلومات المالية و الاقتصادية .
- حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتعاون و التنمية يعود إحجام المستثمرين الخواص الأجانب و الوطنيين على الاستثمار في البلدان النامية و من بينها البلدان العربية إلى عدم ملائمة البيئة الاستثمارية المتسمة بـ : البيروقراطية الإدارية و عدم مساندة الإطار التشريعي و ضعف و عدم كفاءة أنظمة المعلومات كما أن ضعف البيئة المواتية للاستثمار يعود بالدرجة الأولى إلى سوء تخصيص الموارد ، و نقشي

الفساد الإداري و سيادة بيئة التقدير الشخصي و الغموض البيروقراطي مما يزيد من المزيد من عدم الشفافية التي تؤدي إلى تردد المستثمرين و تشكيكهم في كفاءة النظام الحكومي و إلى عدم إستقرار السياسة الاقتصادية الكلية.

و قصد توفير الشروط الملائمة للاستثمار قامت الكثير من الدول العربية بوضع جملة من الإجراءات منها صدور الكثير من التشريعات المتعلقة بترقية الاستثمارات أهم ما جاء فيها :

- ◀ تكريس مبدأ الاستثمار الحر العام و الخاص الوطني و الأجنبي ، و ذلك بإستثناء الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية المخولة قانونا للدولة .
- ◀ منح ضمانات و تسهيلات و إمتيازات محفزة (مالية ، جبائية ، جمركية) للمستثمرين دون تمييز بين المقيمين و الغير مقيمين .
- ◀ حرية انتقال رؤوس الأموال المستثمرة و الأرباح ، و حماية الاستثمار و تسوية الخلافات عن طريق التحكيم .
- ◀ إنشاء أسواق مالية لكنها مازالت في كثير من البلدان العربية غير متطورة

ومن أجل معرفة و تحديد أحسن لوضعية مناخ الاستثمار في البلدان العربية قامت مؤسسة ضمان الاستثمارات العربية بوضع مؤشر يمكن الأخذ به في تحليل البيئة الاستثمارية نعرضه فيما يلي :

3.5 . المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية

في محاولة لقياس أداء الاقتصاديات العربية و توصيف مناخ الاستثمار فيها قامت مؤسسة ضمان الاستثمار في الأقطار العربية منذ عام 1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية.

تستند المنهجية التي تم اعتمادها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبية للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة و يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ، و معدلات متدنية للتضخم و سعر صرف غير مغالى فيه و بنية سياسية و مؤسسية مستقرة و شفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري . تقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية و تمثل محصلة و نتائج لسياسات تم اتباعها خلال فترات زمنية محدودة و يمكن الأخذ بها و مقارنتها مع فترات سابقة .

وقد شمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية مجموعة السياسات النقدية و مجموعة سياسة المعاملات الخارجية . أما فيما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر على مجمل المناخ مثل درجة الاستقرار السياسي ، التطورات التشريعية و المؤسسية ، تنمية الموارد البشرية و ما يتم من خطوات في مجال الترويج للقطر أو قطاعات الاقتصاد أو المشاريع فإن المؤشر

لا يعكسها مباشرة و لكن بدأ بإعطاء درجات دنيا و أخرى قصوى لتضمينها تدريجيا في حساب المؤشر المركب .

و المؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر المركب هي :

1. مؤشر العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : يستخدم لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للإقتصاد .
2. مؤشر العجز في ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : يستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للإقتصاد .
3. مؤشر معدل التضخم : يستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للإقتصاد .

ويعرّف المؤشر المركب حسابيا بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط مؤشر السياسة المالية ، متوسط مؤشر السياسة النقدية ، متوسط مؤشر سياسة المعاملات الخارجية) .¹⁴

و فيما يلي نعرض المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار في الوطن العربي .

¹⁴ (مناخ الاستثمار في البلدان العربية 1999 ، يصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت ، ص ص 21-22.

الجدول (7) المؤشر المركب لقياس مناخ الاستثمار في البلدان العربية

المؤشر المركب	درجة مؤشر التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر السياسة المالية	القطر
2	3	1	2	الأردن
0	0	1	1-	الإمارات
1	3	0	0	البحرين
0	1	0	1-	تونس
1	1	1	2	الجزائر
-	-	-	-	جيبوتي
2	3	0	2	السعودية
1	2	1	0	السودان
-	0	0	-	سوريا
-	-	-	-	الصومال
-	-	-	-	العراق
-	-	0	1-	عمان
-	-	0	-	فلسطين
2	3	0	3	قطر
0	3	0	2-	الكويت
1	3	1	0	لبنان
2	3	2	-	ليبيا
0	1	0	0	مصر
-	-	1	0	المغرب
1	0	1	1	موريتانيا
2	3	0	3	اليمن
(0.1)	(0.3)	0.4	(0.4)	المتوسط 1998
1	2	0.5	0.5	المتوسط 1999

المؤشر المركب لعام 1998 هو متوسط لمتوسطات المؤشرات الثلاثة : $(0.1) = 3/[(0.3)+0.4+(0.4)]$

المؤشر المركب لعام 1999 هو متوسط لمتوسطات المؤشرات الثلاثة : $1 = 3/[2 + 0.5 + 0.5]$

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1999 ، ص 23 .

يتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار بإستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو التالي :

- أقل من 1 : عدم تحسن في مناخ الاستثمار .
- من 1 إلى 2 : تحسن في مناخ الاستثمار .
- من 2 إلى 3 : تحسن كبير في مناخ الاستثمار .

و من أجل معرفة تطور مناخ الاستثمار في الوطن العربي نعرض الجدول الموالي

الجدول (8) تطور مناخ الاستثمار في الدول العربي

السنوات البيان	1995	1996	1997	1998	1999
المعدل العام للمو الحقيقي	-	% 2	%4	% 2.5	% 3.4
ميزان المالية العامة %للنتائج المحلي	تحسن في 11 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 10 دول تراجع في 4 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في 5 دول تراجع في 10 دول	تحسن في 8 دول تراجع في 6 دول
الحساب الجاري % الناتج المحلي	تحسن في 11 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 8 دول نراجع في 3 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 4 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 13 دولة تراجع في دولتين
معدل التضخم	انخفض في 4 دول ارتفع في 12 دولة	انخفض في 11 دولة ارتفع في 4 دول	انخفض في 15 دولة ارتفع في 4 دول	انخفض في 7 دول ارتفع في 6 دول	انخفض في 13 دولة ارتفع في 3 دول
المؤشر المركب	1.05	1.03	1.1	(0.1)	1.0

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 1999 ، ص 24.

تشير النتائج السابقة للمؤشر المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية خلال الفترة 1995 – 1999 أنه قد تم تسجيل نتائج إيجابية خلال السنوات الثلاثة الأولى مسجلا أعلى ارتفاع له عام 1997 ، إذ بلغ 1,1 مقابل 1,05 و 1,03 لعامي 1995 و 1996 على التوالي . فيما سجل قيمة سالبة عام 1998 قدرها (0.1) نتيجة لتدني أسعار النفط خلال العام . وقد جاءت هذه النتائج متطابقة مع تطور المعدل العام للنمو الحقيقي خلال العام ليصل إلى 4 % عام 1997 مقابل 2 % عام 1996 . أما فيما يتعلق بسنة 1999 فقد شهد المؤشر تحسنا ملحوظا إذ أصبح موجبا بمقدار 1.0 و يرجع ذلك إلى تحسن أسعار النفط خلال العام و انعكاس ذلك إيجابيا على الإيرادات العامة للدول المنتجة للنفط مما أدى إلى تحسن المعدل العام للنمو الحقيقي خلال العام ليصل إلى 4 % . و ما نسجله أيضا أن دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية للدول العربية و خصوصا في التكوين الرأسمالي الإجمالي للدول العربية قد زاد خلال الفترة 1990-2000 من 0,33 % إلى 3,6 %⁽¹⁵⁾ كما أن كل من مؤشر السياسة المالية و مؤشر سياسة التوازن الخارجي كانا موجبين مما أدى إلى تسجيل المؤشر المركب نتيجة موجبة .

(15) محمد حسن ، مطلوب جهاز مستقل يمنع الممارسات الاحتكارية لجعل الدول العربية جاذبة للإستثمارات الأجنبية ، جريد القبس الكويتية ،

4.5 . الاستثمارات العربية البيئية

قبل التطرق للاستثمارات العربية البيئية يمكننا الإشارة إلى حجم الاستثمارات العربية في الخارج نظراً لأننا نعتقد بأنه من الأولى السعي نحو الحفاظ على رؤوس الأموال العربية للاستثمار في أوطانها بدلاً من الاستثمار في البلدان الأجنبية ، كما أن استثمار العرب في أوطانهم يدفع الأجانب أيضاً القدوم للاستثمار كذلك و العكس صحيح .

قدرت استثمارات الدول العربية خارج الوطن العربي خلال الفترة 1974 - 1995 بحوالي 670 مليار دولار أمريكي ، وقدرت الاستثمارات العربية داخل الوطن العربي بنحو 12 مليار دولار أمريكي وبذلك تكون نسبة الأموال المستثمرة في داخل الوطن العربي إلى خارج الوطن العربي هي نسبة 1 : 56 ، أي أن كل دولار يستثمر في الوطن العربي يقابله 56 دولاراً يستثمر خارج الوطن العربي.

كما أن هناك بعض التقارير (تقرير المؤتمر القومي العربي 2000) تشير إلى أن حجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج يبلغ حوالي 800 مليار دولار حتى وإن أخذنا هذا التقدير بتحفظ فإن هذه الأموال تشكل مبلغاً كبيراً جداً مما يعزز القول بأن الاقتصاد العربي يستطيع الاستغناء إلى حد بعيد عن الاستثمارات الأجنبية الغير عربية ، كما أنه يستطيع لو شاء تكثيف استثماراته الذاتية من قطرية وقومية لو عمّ الاطمئنان إلى صحة مناخ الاستثمار في الوطن العربي .

وفي هذا الصدد يؤكد " كمال درويش " نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط إلى أن استثمارات رأس المال الشرق أوسطية خارج المنطقة تقدر بـ 400 مليار دولار ، أي أن هناك أموالاً كبيرة تخرج من المنطقة العربية لتستثمر في الخارج كان بالإمكان الإبقاء عليها في المنطقة إذا توافرت لها البيئة الملائمة .⁽¹⁶⁾

ويبرز الجدول رقم (9) الاستثمارات العربية في الخارج للفترة 1987 – 1995

جدول رقم (9) الاستثمارات العربية في الخارج للفترة 1987 – 1995

القيمة : مليون دولار

السنوات	87	88	89	90	91	92	93	94	95
الاستثمارات العربية في الخارج	227	232	258	400	483	537	601	665	750

المصدر : السنوات 87 – 1992 مأخوذة من ورقة عمل مقدمه من الشركة الاستثمار العقارية بالكويت إلى ورشة عمل التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة ، القاهرة 9 – 11 نوفمبر ، والسنوات 93 – 95 تقديرية .

⁽¹⁶⁾ عبد الواحد العفوري ، العولمة واللغات التحديات و الفرص ، مكتبة مدبولي ، مصر 2000 ، ص 215 نقلاً عن مقابلة صحفية مع

كمال درويش ، صحيفة الحياة اللندنية ، العدد 12811 ، 31-3-1998 .

ويتبين من الجدول السابق زيادة حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي حيث بلغت عام 1987 حوالي 227 مليون دولار أمريكي، تزايد عام 1990 إلى حوالي 400 مليون دولار أمريكي . وبذلك تكون نسبة الزيادة خلال السنوات (1987 – 1990) حوالي 76% . وقدرت الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي عام 1995 حوالي 750 مليون دولار ، أي أن نسبة الزيادة خلال السنوات الخمس (1990 – 1995) قد بلغت حوالي 88 % (17)

وعند مقارنة الاستثمارات العربية باستثمارات دول صناعية متقدمة في أمريكا الشمالية والسوق الأوروبية واليابان، نجد أن استثمارات هذه الدول بالخارج أقل مما تستثمره الدول العربية مجتمعة قياساً بنواتجها القومية .
تعتبر الاستثمارات العربية البينية أحد أهم أشكال العلاقات الاقتصادية، ومن الملاحظ، أن البيانات المتوفرة حول الاستثمارات العربية البينية، تؤكد أن حجم الاستثمارات العربية البينية في النصف الثاني من السبعينات بلغت 24, 6 مليار دولار، بينما انخفضت إلى 18, 2 مليار دولار في عام 1988، وعاد هذا المؤشر مره أخرى إلى الارتفاع بين عامي 1997 و 1998م من 1, 59 إلى 2, 25 مليار دولار على التوالي .

وتشير البيانات المتوفرة حول الاستثمارات العربية البينية، وهي بيانات إجمالية تقديرية تتعلق بالاستثمارات ، التي تم التصديق عليها من قبل حكومات وليست بالتدفقات، وأن ما تم التصديق عليه خلال الأعوام منذ 1995 يمثل قفزة كبيرة عن حجم الاستثمارات التي تمت المصادقة عليها خلال الأعوام السابقة . ومع ذلك تبقى هذه الأحجام دون المستوى المنشود بالمقارنة مع أحجام التدفقات الاستثمارية بين الأقاليم والتجمعات الاقتصادية العالمية الأخرى (18)، كما هو موضح في الجدول رقم 10 .

(17) خريوش ، حسني علي . الحموري ، باسم . " الاستثمارات العربية في الخارج المحددات والحلول . " مجلة بحوث اقتصادية عربية - العدد 19 / 2000 .

(18) سويحي ، عبد الهادي عبد القادر . قراءات في اقتصاديات الوطن العربي . مصر . جامعة أسبوط . 1999

جدول (10) الاستثمارات العربية البينية (1990 - 1997)

(مليون دولار)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
2134,4	2250	1589,6	2092,5	1522,3	364,8	308,1	483,8	922,6	400,8

هذه البيانات تقديرية وتمثل الاستثمارات الإجمالية التي تم التصديق عليها

المصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1998 ، ص 152.

بالنسبة لسنة 1998 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999

بالنسبة لسنة 1999 تقرير المؤتمر القومي العربي، حل الأمة العربية، نيسان / أبريل 2000 دورة الجزائر، ص 329

تجدر الإشارة في هذا الصدد ، أنه وبالرغم من الجهود المبذولة والنجاحات النسبية المرافقة سواء على صعيد تحسين البيئة الاقتصادية أو البنية التشريعية والقانونية المحفزة للاستثمار، أو على صعيد تشجيع انسياب الاستثمارات العربية البينية ، فإنه من الملاحظ ، وجود عدد من المعوقات التي تحد من نمو هذه التدفقات الاستثمارية ، وهي تختلف وتتفاوت فيما بين الدول العربية . ومن هذه المعوقات النقص في كفاءة الإجراءات الإدارية والمؤسسية المصاحبة للنشاط الاستثماري ووجود قيود واسعة في بعض الدول العربية فيما يتعلق بالتملك ، وفي دخول الاستثمار الخاص إلى نشاطات وقطاعات معينة ، وعدم كفاية البنى التحتية، والنقص في العمالة الفنية اللازمة لعدد من الأنشطة الاستثمارية في البعض الآخر . كما أن من بين هذه المعوقات ضعف وعدم كفاية آليات التسوية وحل المنازعات . كما أن بعض الدول العربية مازالت تفرض قيوداً على تحويل وانتقال رؤوس الأموال، إضافة إلى عدم الاستقرار في أسعار الصرف . إلى جانب ذلك فإن من هذه المعوقات ، أيضاً، النقص في الشفافية المرتبطة بالأحكام والقوانين والإجراءات لدى العديد من الدول العربية.

(19)

الخلاصة

من أجل زيادة الاستثمارات في البلدان العربية يمكننا القول أن القواعد والإجراءات الواجب القيام بها أصبحت قواعد عالمية ، فجميع دول العالم تتنافس اليوم نحو جذب الاستثمارات الأجنبية حتى أن بعض الدول الصغيرة أصبحت تحتل موقع الريادة . فحسب مؤشر التنافسية الدولي لسنة 1999 كانت سنغافورة في المرتبة

(19) محمد عمر باطويح ، محمد صالح تركي القرشي ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة ، دراسة لجانب من محنة الأمة في ظل

نظام كوني جديد ، بحث مقدم في إطار ملتقى جامعة الزرقاء الأهلية ، الأردن 8 - 10 أوت ، 2000 .

- الأولى قبل الولايات المتحدة الأمريكية و كانت هونغ كونغ وتايوان قبل بقية الدول الصناعية الكبرى ، و يعود الفضل في هذا إلى اتخاذها للتدابير الداعمة لهذه الاستثمارات والتي تتمثل خصوصا فيما يلي :
- المزيد من الشفافية والإفصاح .
 - أنظمة مالية وطنية أكثر انضباطا .
 - إدارة كفؤة قادرة على ضبط الأداء المالي و النقدي .
 - التحكم في التكنولوجيات الحديثة .
 - تطور المستوى التعليمي و التكويني ...

يتطلب الأمر من العرب تجنيد كافة طاقاتهم من أجل تأكيد قدرتهم على جذب المزيد من المستثمرين المنتجين لأوطانهم ، ولا يتحقق لهم ذلك إلا ببذل المزيد من الجهد في تكوين العمال وإقامة محيط وبيئة استثمارية مشجعة للصناعات الحديثة والمتطورة وكل ذلك في إطار سياسة اقتصادية كلية متكاملة أكثر فعالية .

هذه هي بعض الرهانات الواجب على العرب رفعها في السنوات المقبلة من أجل تفادي السقوط في دائرة الصراع والمنافسة في حلبة الاقتصاد العالمي .

نرى أنه من الواجب على البلدان العربية إعداد إستراتيجية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المحلية للتنمية وذلك في إطار الاندماج الإيجابي في مسار العولمة ،ويمكن أن تحقق ذلك من خلال التركيز على مايلي :

- ◆ إن دخول البلدان العربية و انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية يفرض عليها مجموعة كبيرة من التحديات ، فعلى سبيل الذكر فالمصادقة على اتفاقية حماية الملكية الفكرية و الأدبية يفرض على الدول العربية قيودا جديدة في حيازة التقنية الحديثة و المتطورة في مختلف حقول الإنتاج مما يفرض على بلداننا اللجوء إلى التكتل و العمل المشترك لمواجهة هذه العقبات و البحث عن الحلول الناجعة لها في إطار الطاقات و الإمكانيات المتاحة .
- ◆ ترتقي أهمية مواجهة المشتركة للدول العربية لبعض الآثار السلبية للعولمة إلى مستوى مصيري و يتوجب عليها الاتجاه نحو التكامل و التكتل ليتوفر لديها إمكانيات و عوامل تحقيق حجم الإنتاج الكبير و تخصيص المزيد من الانفاق (الاستثمار) على مجالات البحث و التطوير و حيازة التقنية و تطوير قاعدتها و بنيتها الأساسية محليا و إقليميا .
- ◆ تشجيع الاستثمارات العربية البينية ، التي تعتمد على المدخلات المحلية من مواد و خبرات و أموال و العمل على خلق مناخ استثماري جيد ، يتمثل في

تهيئة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والتشريعية والإدارية المحيطة بالبيئة الاستثمارية .

◆ تطوير وتفعيل الأسواق المالية العربية بما يسهم في تمويل المشروعات العربية المشتركة.

◆ إن المخرج الأفضل والمناسب للبلدان العربية في ظل العولمة هو زيادة التجارة بين الدول العربية وخلق التكامل الاقتصادي بين بلدانه والتي ينبغي أن تكون ضمن مزايا وشروط تخص الدول العربية وحدها مستفيدة من بنود إتفاقية "الجات" والتي تسمح بقيام التكتلات الإقليمية والتي تعزز لتلك الدول فرص التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي بين بعضها البعض بشروط تفضيلية لا تتوفر في ظل عضوية المنظمة العالمية للتجارة .

◆ تؤدي هذه العمليات الاقتصادية المتلاحقة إلى مضاعفة الاستثمارات ومن ثم زيادة الفرص الاستثمارية التي تتيحها إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

◆ إنه وفي الوقت الذي يشهد العالم هذه الثورة التكنولوجية العظيمة في مجال المعلوماتية فإن العديد من الدول العربية مازالت تعاني من مشكلات بدائية للغاية في مجال البيانات ولا أقول المعلومات أو المعرفة وفي الأخذ بتكنولوجيا المعلومات ولا أقول المساهمة في إنتاجها ، وهو ما كان له الإنعكاس المباشر على ضعف وتيرة النمو الاقتصادي وعدم تمكنها من مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها النظام الاقتصادي الدولي الذي سمته الأساسية سهولة الإتصالات و نقل المعلومات بين مختلف الأطراف الفاعلة فيه . وعليه كان من الواجب وضع استراتيجية متكاملة لتطوير نظم المعلومات الاقتصادية وجعلها في خدمة كافة المتعاملين الاقتصاديين (المستثمرين) لأنها السبيل الوحيد لمواجهة التحديات التي يفرضها منطلق العولمة واللاحق بقطار التقدم وحضارة العصر والدخول إلى حلبة المنافسة الدولية .

◆ إن عالم اليوم هو عالم التكنولوجيا وثورة المعلومات ، وإن دالة الرفاه الاقتصادي تعتمد على تطور البحث العلمي والتكنولوجي على المدى البعيد بمعنى أن النمو الاقتصادي المستمر لا يتحقق إلا بالاعتماد على التطور التكنولوجي وعليه فإن تمويل الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التقني من الأنشطة التي تتطلب الإهتمام من قبل الدول العربية مع التأكيد على ضرورة توفير التمويل اللازم للإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجي و التطوير التقني إذ أن أحد المزايا المهمة التي يتمتع بها التطوير التقني هو خاصية الانتشار إذ أن عملية تطوير في قطاع اقتصادي معين ستؤدي إلى عملية تطوير في بقية

القطاعات الاقتصادية . وسوف تؤدي خاصية الانتشار بين الدول العربية مفعولها بصورة سريعة وأكثر يسرا كلما زادت عملية تحرير التبادل التجاري و الرأسمالي فيما بينها خاصة إن بدأت الدول العربية جديا في تأسيس وإتلاك منظومتها الوطنية للعلوم و التكنولوجيا .

قائمة المراجع

1. " العولمة و العوربة والأسواق المالية في الدول النامية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاستثمار العربي "، القسم الثاني ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية ، المجلد الثامن ، العدد الثالث السنة الثامنة ، سبتمبر 2000 تصدر الأكاديمية العربية للعلوم للعلوم المالية و المصرفية ، السعودية .
2. تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 1999 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت .
3. إبراهيم العيسوي ، الغات وأخواتها : النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية مارس 1995 .
4. التقرير السنوي للبنك الدولي 1999 .
5. المؤتمر القومي العربي: حال الأمة العربية ، دورة الجزائر ، نيسان / أبريل 2000 .
6. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1993 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت
7. جيرالد بوكسبرغ ، هارالد كليمانتا ، الكذبات العشر للعولمة بدائل دكتاتورية السوق ، ترجمة عدنان سليمان ، دار سلسلة الرضا للمعلومات ، دمشق 1999
8. حسين عمر ، الإستثمار و العولمة ، دار الكتاب الحديث ، ط1 القاهرة ، 2000 .
9. خريوش ، حسني علي . الحموري ، باسم . " الاستثمارات العربية في الخارج المحددات والحلول . " مجلة بحوث اقتصادية عربية - العدد 19 / 2000 .
10. سرمد كوكب الجميل ، تحديات العولمة وخيارات الإستجابة ، تحليل اتجاهات التحرر المالي تجاه الاستثمارات الأجنبية - حالة الأردن - بحث مقدم في إطار ملتقى جامعة الزرقاء الأهلية ، الأردن 8 - 10 أوت ، 2000
11. سويقي ، عبد الهادي عبد القادر . قراءات في اقتصاديات الوطن العربي مصر ، جامعة أسبوط . 1999 .
12. عبد الفتاح مراد ، موسوعة الإستثمار ، دار الكتب و الوثائق المصرية ، 1999 .
13. عبد الواحد الغفوري ، العولمة و الغات التحديات و الفرص ، مكتبة مدبولي ، مصر 2000 .
14. محمد عمر باطويح ، محمد صالح تركي القرشي ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة ، دراسة لجاتب من محنة الأمة في ظل نظام كوني جديد ، بحث مقدم في إطار ملتقى جامعة الزرقاء الأهلية ، الأردن 8 - 10 أوت ، 2000 .
15. هانس بيتر مارتين ، هارالد شومان ، ترجمة عدنان عباس علي ، فخ العولمة ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1998 .
16. محمد حسن ، مطلوب جهاز مستقل يمنع الممارسات الاحتكارية لجعل الدول العربية جاذبة للاستثمارات الأجنبية ، جريد القبس الكويتية ، العدد 10462 ، الخميس 1 أوت 2002 .

1. Anne –Marie Alcabas, Les nouvelles formes de l'IDE Problèmes économique N° 2660 ,12 avril 2000
2. Bouyeure .C , L'investissement international , que sais je ? Paris 1993 .
3. D .Tersen et J.Bricout , L'investissement international , éd : Armond colin , Paris 1996 .
4. Epargne et Finance , Magazine du groupe Caisse d'épargne N° 2 Juillet 2000 « Commerce mondiale le goût d e l'équité . »

5. Fabrice Hatem , **Les multinationales en l'an 2000** , éd Economica , Paris 1995
6. Jaques Adda , **La mondialisation de l'économie** , 2° Problèmes , éd : Casba , Alger , 1998.
7. **La géographie des multinationales, Alternatives Economiques**, France. septembre 2000 N° 184, p 45
8. **La mondialisation** , Alternatives Economiques , janvier 2001 p : 18
9. Michel Rainelli , **Le commerce international**, éd : Casba , Alger , 1999 .